قد دليل عليه لا يضر الفاعل اي في المصدر لدلالة تثنيتين او جمعين في لفظ واحد لانه لو اضمر الفاعل في المصدر لاضمر
في المثنى ولو اضمر فيه لزم اجتماع التثنيتين فيه تثنية المصدر باعتبار مدلوله لانه يستحقها اذا كان للنوع او العدد وتثنية
الفاعل لان المصدر غير الفاعل فلو اضمر المثنى فيه لوجب ان يكون مستترا لانه يشبه الاسماء ضمير فرع بارز ولو اضمر مستترا
لوجب علامة التثنية في المصدر لانه لا يضمر مستترا لمثنى الا بتوله من علامة دالة على تثنيتين بخلاف الفعل فانه لا يلزم
فيه ذلك لعدم استحقاقه التثنية ولا يخ كلا واسم الفاعل فانه الفاعل فيكون تثنية الضمير هو تثنية اسم الفاعل فلا يخلو
في التثنية الا تثنيتين ولذا الكلام في الجمع وقد نظر لجواز ان يحمل المصدر ضمير الفاعل والابنية والجمع باعتبار الفاعل
وانما ثنى وجمع باعتبار مدلول المصدر كاسم الفعل والظرف فانهما يحتملان ضمير المثنى والمجموع مع انهما لا يثنيان
ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين فالاولى ان يقال لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع
نظر في المصدر لماهيته للوضع لا لما قام به الحدث فلم يطلب اعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه للمعتل
العقل والوضع اذ الحكم العقلي لا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف المفعول فانه طلبه للفاعل وضعا لانه انما
وضع ليكون مسندا مصدره الى شيء يعتظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره
لاقتضائه له وضعا وعقلا واما اضمر اسم الفاعل والمفعول فان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي لتوقف تشبيههما
بالفعل لفظا ومعنى ويجوز حذف الفاعل من المصدر بناء على ما ذكره من ان المصدر غير فاعله قوله التزم الفاعل اي لزم
اضماره عند غياب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب ولزم اجتماع التثنيتين في لفظ واحد بناء على ما ذكره من ان المصدر
حكم العقل ويجوز اضافته اليه الى الفاعل وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعلا بغير اضافة لانه يحمله
الذي يقوم به فجعله بعد كلفظ واحد باضافة اليه او من رفعه ومن جعل اسم مفعول كلفظ واحد او اضافة الى المفعول
به اذا قام قرينة تدل على كونه مفعولا اضافة تحقيق سواء كانت الاضافة الى الفاعل او الى المفعول لا اضافة تخفيف

لانه انما يكون ذلك اذا كان المضاف صفة مضافة الى معمولها وهنا الصفة وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فيجوز
العطف عليها اي على الفاعل المجرور بالمضاف او المضاف المجرور بها او المضاف لفظا او محلا او على الفاعل
المجرور او على محل الفاعل المرفوع وعلى محل المفعول المنصوب وكذا يجوز حمل سائر التوابع على محلها وانما خصصها
بالذكر لان الجر في لا يجوز لدخول الصفة على المجرور قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل في الجوار
لوقوع ذلك كقوله كأنه دائنت بها حسانا مخافة الفلاس والليانا فانه نصب الليانا لانه محمول على المحل على المحل
وهو الافلاس لانه مفعول لمخافة اي لانه خفت فلسه اي نهج الزوال وهلاكها طلب العقد حتى المظلوم فانه رفع
المظلوم حملا على موضوعه وهو المعرفة وقوله وجر عطفه على قوله قبل فجر هو اسم لمشتق ذلك الضرب من الفعل
وهو اربعة عما ذكر اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فانها عاملة بخلاف غيرها كاسم الآلة
واسمي الزمان والمكان فانها غير عاملة فلذا لم يذكرها واما التي تعمل اتفاقا فيما اذا كانت موصوفة بصفة معتمدة
كهذه الصفات الاربعة الا ترى ان معنى المضرب الذي يضرب به او معنى المضرب زمان او مكان يضرب فيه لا اقتضاء
الصفة الاربعة لتخصيص الذات المبهمة ووضعها لانها وضعت لذات مبهمة قائمة بها المعنى المذكور قبلها ملحوظ
وذلك الشيء هو موصوفها او متعلقها فيرفع تلك الصفة الضمير الموصوف او متعلقه كما لا يرفع الاسماء الآلة واسمي الزمان والمكان
فانها وضعت لذات مبهمة موصوفة بصفة معينة غير مخصصة موصوفة او متعلقة فالارفع الضمير الموصوف
والمتعلق الموصوف وذكر الضرب اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل اي مدلول المصدر فان سيبويه منع المصدر
فعلا كما مر فيه واحترز به عن اسم المفعول واسمي الزمان والمكان يعني لذوات احترازا عن الصفة المشبهة واسم التفضيل
فان معناهما لا يكون مقيدا باحد الازمنة وصيغة من الثلاثي المجرد عما زاد ولذلك سمي باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعول
واسم المفعول مثل الاكثر الثلاثي وجعلوا اصل البناء هذا قوله وفي نظر لان تسميته باسم الفاعل لا يكون على وزن

Copyright © King Saud University